النهار 2022-07-02

المسيرة المهنية للموظف الحكومي في فرنسا ولبنان" لميشال تابت:

دراسة قانونية معمّقة ومفصّلة تنذر بضرورة إصلاح كامل للدولة

روزيت فاضل

عكست المحاضرة عن مؤلَّف للبروفسور #ميشال تابت من ثلاثة أجزاء لدراسة قانونية معمقة ومفصلة جداً عن "المسيرة المهنية للموظف الحكومي في #فرنسا و#لبنان" الصادرة عن منشورات جامعة القديس يوسف، والتي القاها وزير العدل سابقاً القاضي جوزف شاوول أول من أمس في إحدى قاعات محاضرات حرم العلوم الاجتماعية في شارع هوفلان، تجربة متعددة البُعد في عقل خلّاق جمعها تابت.

تابت، اسم علم أعطى اليوم وأكثر من أي وقت معنى وهدفاً لسن التقاعد من خلال انكبابه على كتابة هذه المراجع الثلاثة، بعدما شغلته مسيرته المهنية "المزدوجة" بين تقلّده مناصب عليا في الادارة العامة بدءاً من العام 1964، عاكساً بذلك صورة نموذجية للأداء النبيل والمرموق في هذه المراكز، وصولاً الى انشغاله الطوعي في العمل الاكاديمي والاداري في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، التي أمضى فيها كما قال 45 عاماً...

مما لا شك فيه أن الجمهور، الذي لبّى دعوة كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة وعميدتها البروفسورة ميرنا غناجة، كان من الفئة المستهدفة لهذا المرجع القانوني من قضاة، محامين وأكاديميين، باحثين ومسؤولين في الادارة العامة.

وسُجل غياب طلاب التخصص عن متابعة هذه المحاضرة لأنها تزامنت في موعد تنظيمها مع حفل تخريج دفعة من طلاب الجامعة في حرم العلوم – مار روكز، وهو حدث مهم جداً للمتخرجين ولذويهم والجامعة، بعد التوقف القسري عن تنظيم هذه المراسم التقليدية، والذي فرضته جائحة كورونا.

ولكن من الضروري جداً، إذا ما رغبت ادارة الكلية، إجراء حوارات بين طلاب الجامعة وتابت للتعرف الى تجربته في محاولة لبناء بعض الثقة بين جيل اليوم وكفايات نموذجية أمثال تابت، التي تُرفع لها القبعة على مسيرتها النبيلة والمشرّفة جداً من الادارة العامة والتعليم العالي...

قبل عرض مضمون محاضرة الوزير السابق شاوول، لا بد من الاشارة الى أن تابت متواضع جداً، وهذه سمة من سمات أهل العلم والفهم، كان يوقّع أعمال هذه الدراسة قبل المحاضرة وبعدها، وهي أجزاء تتناول المسيرة المهنية للموظف الحكومي منذ دخوله الخدمة حتى خروجها منها.

أحاط شاوول بأهمية هذا العمل البحثي الواسع النطاق "المطعّم" ببيبلوغرافيا خاصة وعامة ضمت مراجع عدة منها مقالات، قرارات قضائية سابقة وما شابه، مشيراً الى أن هذا العمل راعى احدث التطورات التشريعية و التنظيمية، ولاسيما في ما خص واقع الحريات المدنية لهؤلاء الموظفين في البلدين، اي فرنسا ولبنان.

بعد عرضه لأهمية الـ 100 صفحة، التي خصصها تابت لشرح مسهب عن قلقه على واقع حرية الموظف العام اللبناني في مجتمع اليوم من خلال مقارنة القانون المحلي مع ما يتناوله القانون الفرنسي للخدمة المدنية في هذا الصدد، استنتج شاوول من دراسة تابت، الذي استند في بحثه الى القانون 112 الصادر في 12 حزيران 1959 المقيِّد للحريات الفردية لموظفي الخدمة المدنية، ان القانون اللبناني يقيد الحريات العامة للموظفين الحكوميين ويحرمهم حقوقاً تمارسها الجماعة ومنها الحق في الاضراب مثلاً...

وتوقف عند صرخة الانذار التي اطلقها تابت في استنتاجه عن الازمة الحالية للوظيفة الحكومية، التي هي عرضة لانتقاد شرس من الرأي العام، داعياً الى ضرورة تكيّفها مع مهام الدولة الجديدة القادرة على مواجهة مشكلات عصرنا، ولاسيما من خلال دعوته الى اعادة التفكير في بلورة اطر جديدة وجذابة ومنتظمة للخدمة العامة، مع ما يترتب من ضمان إستقلالية الوظيفة وإبعاد اي شبح لأي هيمنة سياسية وضرورة مواكبتها للتغييرات التكنولوجية في الوظيفة.

بدوره، عرض تابت لمضامين الأجزاء الثلاثة، وهي تتناول في الجزء الأول تعيين الموظفين الحكوميين والتطورات المرافقة له، ويتم شرحها في فصول ثلاثة تعالج في كل منها شروط الانتساب الى المهنة، والإجراءات المنوطة بذلك، وصولاً الى الدخول الى قلب المهنة، فيما الجزء الثاني مخصص لمناصب الموظفين الحكوميين والمسؤوليات الملقاة عليهم وما يرافق ذلك من شرح مسهب في فصول ثلاثة تتناول انماط التعامل مع هذه المناصب، ومسارها الوظيفي، وقواعد الانضباط الوظيفي، وصولاً الى الجزء الثالث الاخير ويعالج التقاعد من المهنة أو الخروج منها من خلال طرحه في فصول ثلاثة عواقب ترك الوظيفة، وتعويضات نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي المشروط بها.

وشدد على أنه لا يريد أن يختم كلمته بنبرة تشاؤمية او الانجراف وراء يأس موحش، مشيراً الى أنه لا يمكن عزل اي اصلاح للخدمة العامة من دون التطرق الى ضرورة اجراء اصلاح شامل متوافَق عليه بين الاطراف كلها من خلال إعادة هيكلة هذه الخدمة بنمط حديث وفاعل ومتجدد ومتكيف مع مهام الدولة الجديدة، التي سيتم بناؤها، لتكون قادرة على مواجهة مشكلات عصرنا.

واعتبر أن الاصلاح الاداري يفرض من جانبه اصلاح الدولة بنظم حديثة ودائمة، وهذا مشروط بقرار سياسي لأن هذا الاصلاح لا مفر منه إذ سيشرع الفرص للبنان جديد ولواقع جديد للوظيفة العامة بنمط عمل أكثر ديموقراطي وبنظام هيكلي أقل تعقيداً مما هو عليه اليوم...

يذكر أخيراً أن المؤلَّف القيّم جداً صادر بالفرنسية لأنه يعالج القانون الفرنسي وانفتاح القيم الفرنسية على العالم كله، على أمل أن تكون مقاربة هذا المؤلف مع الجيل الناشىء "مطعّمة" بنظم عصرية تكسر الانماط التقليدية لعرض القوانين وإدخال عالم التكنولوجيا ووسائل تواصل إجتماعي على اختلافها لتكون المادة جذابة لجيل اليوم..